

استقلالية الجامعة مفتاح نجاحها

ذاتها من حيث كونها بيت علم ومعملاً لتلايح الأفكار، ومحرماً لأجيال المستقبل وما يتطلبه كل ذلك من هامش كبير من المروية في التعامل مع المستجدات ومن حرية في الفكر ومن بعد عن "عبادة الورق" في التعامل مع شؤون البحث العلمي الذي يحتل أعلى درجة في سلم الأولويات بالنسبة للأساتذة الجامعي، ذلك ما تحتاجه الجامعة لكي تقود إلى الإنجاز والإبداع والتطور العلمي المنشود، والذي يتعكس على كفاءة مؤسساتنا التعليمية العليا.

واليوم بات ما كنت أطلب به أقرب إلى التحقق بفضل مبادرة خادم الحرمين الشريفين الاستشرافية وذلك بإنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا. هذه الجامعة الحلم هي جامعة وطنية لطلاب وطالبات الدراسات العليا، متخصصة في العلوم والتكنولوجيا ستفتح أبوابها في سبتمبر عام 2009. وتهدف الجامعة إلى أن تنتقل بالملكة إلى مصاف الجامعات العلمية العالمية، تقع الجامعة في بلدة (نول) على شاطئ البحر الأحمر والتي تبعد حوالي 80 كلم عن مدينة جدة. تحتل الجامعة مساحة 36 مليون متر مربع سيخصص منها 16 مليون متر مربع لبناء الحرم

كثت دائماً وما زال أؤمن بأن الرؤية المستقبلية الواضحة والأفكار المستبصرة هي أساس نجاح المشاريع الكبيرة. فالأحلام لا تتحقق بمجرد أحلاماً، لكنها يمكن أن تتحقق إذا ما أنتج لها قائد يؤمن بها ويضع لها الخطط الاستراتيجية المبنية على رؤية واضحة ورسالة محددة ومن ثم يعمل على ترجمة تلك الخطط إلى عمل لا يعرف المستحيل ولا يقف عند العقبات أيا كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. إن الحلم الذي ظل يراود الكثير من بطمحين لرؤية جامعة القرن العشرين والعشرين يقتررب حثيثاً من أن يصبح حقيقة، وأراه اليوم أقرب مع قرب وضع حجر الأساس لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

هذه الجامعة بكل تأكيد ليست ضمن ما سيعاد بحثه في مجلس الشورى تحت موضوع دراسة مشروع نظامي المجلس الأعلى للتعليم والجامعات الذي ستطرح مواده للنقاش في أولى جلسات المجلس أمام جميع الأعضاء والذي سمعنا عنه في الصحف يوم الجمعة الماضي. غير أن هذه الجامعة تعد بأن تكون التجسيد الحقيقي لنظام تعليم جامعي جديد والعصا السحرية لعلاج أهم النقاط المخرقة للجدل حول نظامي المجلس الأعلى للتعليم والجامعات.

ففي الوقت الذي ما زال فيه مجلس الشورى يعيد مناقشة النظام الحالي للجامعات نظراً للملاحظات التي أثارت حول بعض النقاط الرئيسية والمحورية الواردة فيه، يظل علينا مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا وفي بارة مستقبلية تعيد الأمل في إمكانية وجود جامعة لدينا لا تصطلم بالمعوقات الفكرية أو الماتب الإدارية التي تراحت أمام جامعاتنا لدرجة أصبحت فيها تلك المعوقات جزءاً من نظام الجامعات يتطلب الأمر مناقشات مستقبلية من قبل مجلس الشورى كي يتغلب عليها. ولتند مجلس الشورى حتى ينتهي من مناقشة نظام الجامعات الآن ولنعد إلى مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا لنتعرف عليها بشكل مفصل علّ ذلك يكون محفزاً لنا ومجلس الشورى للسريع قدماً وبالسرعة المطلوبة لإحداث التطوير وتفعيله في نظام الجامعات.

إن صلوح هذه الجامعة المشروع غير محدود، وقد يبدو أكبر من الواقع، إلا أن الأحلام الكبيرة يمكن لها أن تكون واقعاً إذا ما توفرّت النزاهة وخلصت النية وشحذت الهمم وتفانى العزم مع العمل ...

الجامعي أما باقي المساحة فسكون مخصصة لبناء نظام بيئي على الساحل يخدم مجالات البحث العلمية.

ورؤية الجامعة كما عبر عنها معالي المهندس علي النعيمي، من خلال الفيديو المصور على موقع الجامعة الإلكتروني هي رؤية خادم الحرمين الشريفين لإنشاء جامعة من طراز عالمي تكون داراً للحكمة وملاحة للسلام والأمل والتسامح لخدمة أفراد الوطن السعودي وكل شعوب العالم وذلك عن طريق التفاعل والتعاون مع مراكز ومعاهد الأبحاث العلمية لاستقطاب خبراتها وربط مخرجات أبحاثها بالفرض المتاح في المجتمعات الصناعية الاستراتيجية والتقنية في بلدنا وتوليد صناعات حديثة أو تطوير وتحديث الصناعات القائمة. طبقاً لهذه الرؤية تركّز الجامعة على البحث العلمي في مجالات حيوية مرتبطة بمستقبل المملكة والمنطقة والعالم. توفر الجامعة إمكانيات ومرافق عالية الجودة تخدم الطلبة والطالبات والباحثين

كثت قد كتبت في مقال سابق في هذه الصحيفة أن من أهم معوقات نظام الجامعات في مجتمعنا وفي معظم المجتمعات العربية أن هذا النظام ما زال يتعامل مع الجامعات كإدارات حكومية رغم أنها أول وأخيراً صرح علمي. ولا يعطي النظام القائم الجامعة الاستقلالية المالية أو الحرية في التعامل مع إدارتها وطلابها بما يعوق الجامعات عن التقدم والتطوير لتكون صروحاً للعلم لا دوائر حكومية تخضع لمنهج بيروقراطي معين. قلت يومها، كما يعرف الجميع ممن لهم علاقة بالجامعات في بلدنا، إن جامعاتنا، والأجهزة الإدارية المترعبة على شؤون التعليم العالي، ما تزال بعيدة عن أن تكون بيوت إنتاج للمعرفة وحاضنة للبحث العلمي، ولبعد من أن تكون مراكز تأثير تقود المجتمع نحو إسهام يقيق به في عالم يتحرك نحو كس الحواجز المحدود، فالجامعات لدينا ما برحت تدار بفسلفة الدائرة الحكومية - بما هو معروف عنها من إغراق البيروقراطية ويطء في الاستجابة للمتغيرات وجموداً لا يتماشى مع طبيعة الجامعة

أميرة كشميري *

والباحثات وأعضاء هيئة التدريس في مجالات محددة هي: الموارد والطاقة والبيئة، العلوم والهندسة البيولوجية، الرياضيات التطبيقية، علوم وهندسة المادة، وعلوم الكمبيوتر. ولغة الدراسة والبحث فيها هي اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة العالمية للعلوم، ولأن الإبداع والاكتشافات العلمية لا يمكن أن تقتصر داخل الحدود الجغرافية فإن جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا ستعمل خارج أسوار الجامعة المادية كما أن استراتيجيتها البحثية ستقوم على التعاون مع الباحثين والباحثات من جميع المعاهد والمؤسسات العلمية حول العالم، كما ترتبط الجامعة بشراكات مع معاهد البحوث العالمية وهذا تعاون بين الجامعة والقطاع الخاص في الأبحاث في المجالات ذات الأهتمام المشترك.

إن فلسفة الجامعة ومبادئها تقوم على التغلب على العوائق التي تقف في طريق الإبداع والتميز العلمي عن طريق توفير الدعم المالي الكبير للجامعة ومراكز الأبحاث المرتبطة بها من خلال الوقف الذي وضعه خادم الحرمين الشريفين لإنشاء الجامعة ودعم كل مرافقها، كما أن الجامعة ستدار عن طريق مجلس أمناء ذاتي الاختيار غير مرتبط بوزارة أو دائرة حكومية. أما طلبة الجامعة فهم الباحثون والباحثات من جميع أنحاء العالم والذين يتم قبولهم بناء على أساس الكفاءة والتميز العلمي فقط بعيداً عن أي معيار آخر. بالإضافة إلى ذلك فإن لهم ركائز جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا يتمثل في الاستقلالية المالية من خلال مصادر ثابتة (وقف من خادم الحرمين الشريفين) تدار بسلوب اقتصادي استثماري يوفر الموارد المالية اللازمة بعيداً عن تعقيدات ميزانية الدولة، كما تتبنى الجامعة مبدأ حرية البحث العلمي واختيار قيادة الجامعة وهيئاتها التعليمية بناء على الكفاءة العلمية والتميز العالمي في مجال العلوم والأبحاث. من المهم هنا الإشارة إلى أن الجامعة اعتمدت في تأسيسها على مجلس استشاري علمي يتكون من قادة في مجال التربية والعلوم والتكنولوجيا من كل أنحاء العالم منهم الدكتور خالد السلطان مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والدكتور أحمد زويل من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ورؤساء جامعات أمريكية (جامعة كورنيل، جامعة أوهايو، جامعة كاليفورنيا- سان دييغو) ورئيس المعهد الفرنسي للبترول، ورئيس الأكاديمية الوطنية للعلوم، ورئيس الكلية الملكية في لندن، ورئيس الجامعة الوطنية للعلوم في سنغافورة، ورئيس جامعة طوكيو ورئيس مؤسسة (غاتا) للخدمات الاستشارية. وسوف يستمر عمل المجلس ليكون مجلساً استشارياً لادير الجامعة عند تعيينه. إن طموح هذه الجامعة المشروع غير محدود، وقد يبدو أكبر من الواقع، إلا أن الأقدام الكبيرة يمكن لها أن تكون واقعا إذا ما توفرت النزاهة وخلصت التية وشجحت الهمم وتقانى العزم مع العمل في زمن بات فيه التفاعل مع المتغيرات والانتقاح على العالم هو الطريق الوحيد للمناقسة والتقدم العلمي لخدمة البشرية.

* كاتبة سعودية

amira@alwatan.com.sa